

هو أكثر أهمية من هذا الموضوع » ، وتقصّد بذلك موضوع التمثيل الفلسطيني . وختمت « الرأي » تعليقها على خطاب السادات بالقول : « ان هدف أمتنا في هذه المرحلة هو تحرير الأرض وتأمين انسحاب إسرائيل عن جميع الأراضي العربية المحتلة . . وان كل جهد يجب ان يكرس في هذا الاتجاه ومن أجل تحقيق هذه الغاية » . ونسيت صحيفة الحكم الأردني شبه الرسمية ان عودة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، الى جانب تحرير الأرض ، هما الهدفان المعلنان لحرب تشرين ، وان الأمة العربية قد قاومت من أجل تحقيق هذين الهدفين المعلنين ، بينما تخلف الحكم الأردني عن المشاركة من أجل ذلك . أما وصفها لموضوع التمثيل الفلسطيني بأنه يثير « نقاشا » و « خلافا » بين الاشتاء وبالتالي يجب ان يؤجل « الى مراحل قادمة » ، فليس ذلك الا من قبيل وضع اليد على الأرض الفلسطينية ، وبالتالي اعادة بصمادة الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني .

الخاصة لضرورة التضامن العربي وتوحيد جهود الأمة العربية في صف واحد لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة بوعي ووضوح تامين ، وضمان التنسيق الكامل بين الاطراف العربية تجاه سائر القضايا ، وعلى الصعيدين الدولي والقومي » . وتابعت الصحيفة الأردنية تركيزها على الجانب الوجودي من خطاب السادات ثالثة : « ولم تكن اشادة السادات الصريحة بمواقف الاشقاء العرب الذين هبوا في حرب تشرين ، ومدوا يد العون بالرجال والمال ودفعوا بها الى ساحات المعارك ، وكذلك استعمال سلاح النفط بحكمة من قبل الدول المنتجة له . . . وليس هذا الا دلالات واضحة على ما لتوحيد جهود الأمة من اثر في المعركة ودور في احراز النصر » . وانتقلت « الرأي » الى موضوع آخر من خطاب السادات ، وهو موضوع تحرير الأرض ، وأهملت ما جاء فيه عن عودة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، فقالت ان موضوع تحرير الأرض يتقدم على سائر المواضيع « وليس هناك ما

[ب]

ان نقبل ان حكومة هؤلاء المواطنين لا تمثلهم ولا تتلق باسمهم ولا تتولى قضيتهم ولا تتبنى املهم وامانهم ، وانما تقوم بكل ذلك ومن فوق سلطنة الدولة وحقها ، منظمة التحرير الفلسطينية . . . اننا نريد ان نسأل عن الدوافع والاسباب التي اوجدت فكرة ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . . . وما هي الغاية من طرح هذه الصيغة خصوصا بعد ان اعترف الأردن مع غيره من الاشقاء بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني ولكن ليس الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ! » . وازداد الملك ما اعتبر بيت التصيد في خطابه : « لئن كان الاخوة العرب في هذا المؤتمر العالمي يرون ان المملكة الأردنية الهاشمية ليست لها صفة شرعية التكم باسم الفلسطينيين الذين يعيشون في كنفها ويحملون جنسيتها والذين أصبحوا جزءا من مؤسساتها ، ولا الدفاع من حق هذا الشعب ولا مسؤولية العمل لاستعادة ارضه المغتصبة ورفع الاحتلال عنه وازالة العدوان . واذا كانوا يرون

بقي الحكم الأردني على موقفه المعلن ، غداة صدور البيان الثلاثي المشترك ، وحتى عشية انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط ، حيث اعاد الحكم طرح كافة مفاهيمه السابقة حول «حقه» في تمثيل جانب من الشعب الفلسطيني ، و «حقه» في التفاوض على الصيغة الغربية . . . الخ .

ظل هذا الطرح قائما داخل مؤتمر الرباط من قبل الوفد الأردني الى المؤتمر ، ومن خلال كافة وسائل الاعلام الأردنية خارج المؤتمر . ونورد هنا جزءا من الخطاب السذي لثناه الملك حسين في اجتماعات قمة الرباط ، للدلالة على مدى تعلق الحكم الأردني بطرحه السابق وتثنيته بموقفه التفاوضي على مستقبل الضفة الغربية . فقد قال : لا نستطيع « التسليم بان منظمة التحرير الفلسطينية تمثل جموع الفلسطينيين الذين تواجدوا في المملكة الأردنية الهاشمية واصبحوا من مواطني الدولة وجزءا كبيرا من شعبها في الضفتين وحملوا جنسيتها واندمجوا اندماجاً عضوياً في كل مناحي الحياة ودوائرها وميادينها ومؤسساتها . لا نستطيع